

هكذا تقتك الـ USAID بخون

تحت شعار المانح الأكبر للمساعدات الاقتصادية والتنموية الثنائية للفلسطينيين تتخذ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية «USAID» من التنمية الاجتماعية أداة ناجعة

رام الله - علا التميمي

منذ العام 1994، أي بعد توقيع اتفاقية أوسلو، تم تقديم حوالي 3 مليارات دولار أميركي إلى السلطة الفلسطينية على شكل مساعدات لتطوير قطاعات المياه والصرف الصحي والبنية التحتية والتعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والديموقراطية. تندرج تلك المساعدات والبرامج في إطار مكافحة «التمرد»، أي المقاومة، وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بخطة سلام فياض، التي أطلقت في آب من العام 2009 لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 مشجعاً بذلك حل الدولتين. جوهر مكافحة «التمرد» يرتبط بهدفين: الأول، السيطرة على السكان وقتل المتطرفين (أي المقاومين في الحالة الفلسطينية)، والهدف الثاني، العمل كبدل لفشل الأساليب التقليدية في إخماد أعمال المقاومة أو الثورة التي يُصطلح عادة على تسميتها بـ«حركات التمرد». هذه العقيدة مبنية بالأساس على مفاهيم استعمارية مصاحبة لحالات الحروب التي يفشل فيها التدخل العسكري بالأساليب الخشنة، ويكون من الواجب على الجيوش اتباع أساليب جديدة أكثر نعومة «القوى الناعمة» من أجل حسم المعركة.

خطة بناء الدولة وUSAID

تأتي استراتيجية بناء الدولة الفلسطينية مدعومة ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكون موجهة نحو «الفوز بعقول وقلوب السكان المحتلين وذلك بمشاركة تنمية وهيكلية حكم مسؤولة عرضة للمحاسبة». وبالنسبة لخطة سلام فياض لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، يُلاحظ أنها تزامنت مع الخطة الأمنية التي أطلقت في الضفة الغربية تحت شعار معالجة الانفلات الأمني. وتم الترويج لمفهوم معالجة الانفلات الأمني على أنه يهدف للقضاء على مروجي السيارات المسروقة والمخدرات، وهي تهمة تم إلصاقها بكثير من عناصر كتائب «شهداء الأقصى»، الذراع العسكرية لحركة «فتح». وهكذا، جرى اعتقال الكثير من المقاومين بناء على هذه التهمة ضمن هذه الحملة. إضافة إلى أن خطة بناء الدولة لا تربط بشكل عضوي حق

تفرض الوكالة توقيع وثيقة نبذ (الإرهاب) شرطاً للحصول على منحة

العودة بالأهداف الوطنية؛ فتشير في كثير من المواقع إلى إنهاء الاحتلال وتقرير المصير وإقامة الدولة لكن دون ذكر حق العودة. كما تفرد الخطة معظم صفحاتها وبنودها لبناء مؤسسات الدولة، ولا تترك للكفاح الوطني إلا القليل، حيث لا يتعدى الجملتين بالإشارة تحديداً إلى (المقاومة الجماهيرية السلمية لا المسلحة).

تتحدث الخطة (في التقديم) عن الصمود الوطني والمساندة العربية والدولية كمتطلبات لانجاز الاستقلال، ومن هذا المنطلق تأتي مشاريع الـ USAID للعمل على تغطية جزء من هذا الصمود من خلال مساعدات تقنية وبرامج قروض ومشاريع تحسين المعابر لتسهيل حركة الأشخاص والبضائع الفلسطينية مع المساهمة في تحسين الشعور بالأمن لإسرائيل، بحيث تهدف تلك المشاريع إلى تسهيل تنقل البضائع الفلسطينية عبر المعابر الحدودية من خلال تحسين التكنولوجيا المتاحة لفحص البضائع وتحسين أساليب التعامل مع البضائع ورفع القدرات الأمنية للشركات الفلسطينية من أجل تقصير فترات الانتظار وتقليل المعوقات والخسائر على المعابر

“

“

أهم المناطق التي قاومت فكرة التحول إلى منطقة خضراء هي المخيمات الفلسطينية (جعفر أشتيه - أ ف ب)



الحدودية، متجاهلين بذلك أن الأولوية تقتضي إزالة المعابر والحوافز العسكرية بدلاً من العمل على إعطائها طابعاً عمالانياً، حيث يصبح التعامل معها ضرورة، ويصبح وجودها حتمية لا يمكن التخلص منها.

المقاومة «إرهاب» يقوض الدولة

من خلال شراكة مباشرة وغير مباشرة مع السلطة الفلسطينية، قامت «يو أس إيد» بتقديم تعريف لـ «الإرهاب» في فلسطين وحصره في حركات المقاومة. وجعلت من أهدافها العمل على القضاء على الظروف والعوامل التي تغذي «الإرهاب» (أي المقاومة) والمجتمع الحاضن لها، وذلك من أجل العمل على وضع أسس سليمة لبناء الدولة الفلسطينية المنشودة. في الموقع الإلكتروني للوكالة باللغة العربية شرح موجز لعمل الوكالة في تطوير قطاع الشباب الفلسطيني مفاده التالي:

«إشراك الشباب في عملية التنمية حاجة ملحة بسبب حجم هذا القطاع في المجتمع والذي يعادل مليون فلسطيني وهو أكثر من ربع عدد السكان في الضفة الغربية / غزة، البالغ 3,8 ملايين. يعتبر الاستثمار في قطاع الشباب في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل نشوء الدولة الفلسطينية حرجاً وذلك للقضاء على الظروف الخافية التي تغذي الإرهاب ووضع الأسس السليمة لبناء اقتصاد فلسطيني حيوي وديموقراطية فعالة».

حولت الوكالة موضوع القضاء على الإرهاب إلى خطة عملية من خلال توقيع وثيقة نبذ (الإرهاب) شرطاً للحصول على منحة منها، وهو شرط لا تشترطه المؤسسات الدولية الأخرى سواء أكانت أوروبية أم غيرها.

ويتضمن تعريف الإرهاب حسب الوكالة الأميركية للتنمية: «لا يكون من بين المستفيدين من المشروع حصرياً أي عنصر في حركة «حماس»، أو فصائل المقاومة الأخرى كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما يتضمن موقفاً صريحاً باعتبار أعمال المقاومة الفلسطينية إرهاباً، والالتزام

